



ليبيا: الرعاية الصحية في دائرة الهجوم

22 مايو/أيار 2018

المقدمة

تنوي كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا¹ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان² نشر هذا التقرير قبيل نقاش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة المزمع عقده في يوم 22 أيار/مايو 2018³. ويتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 أيار/مايو 2017 إلى 1 أيار/مايو 2018 ويسلط الضوء على تعرض الخدمات والمرافق الصحية في ليبيا لاعتداءات من المجموعات المسلحة وتدخلها في شؤونها وعرقلتها عملها.

ويبين التقرير أن استمرار العنف لا يزال يؤثر سلباً على تقديم خدمات الرعاية الصحية في ليبيا. فالمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى أصبحت ضحية وقوعها في مرمى النيران المتبادلة بين المجموعات المسلحة ما يسفر عن العديد من الوفيات وإلحاق الضرر بالبنى التحتية وإغلاق هذه المراكز بشكل مؤقت. ولطالما تعرضت المرافق الطبية للنهب. وتنهال المجموعات المسلحة، بما فيها تلك التي تم دمجها رسمياً في وزارات الدولة، على العاملين في القطاع الصحي بالاعتداءات الجسدية واللفظية والتهديد والتخويف وسلب الحريات دون مسوغ قانوني الأمر الذي يسهم في هروب الكفاءات العاملة في مجال الرعاية الصحية. وأدى انعدام الأمن والتأخيرات عند الحواجز الأمنية وإغلاق الطرق إلى عرقلة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وقد أدى هذا الوضع

¹ يشتمل تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الذي مدده مجلس الأمن مؤخراً بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2017 (بموجب القرار 2376 (2017)) على "رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها" فضلاً على "دعم المؤسسات الرئيسية".

² يعد مدير قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ممثلاً لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ليبيا.

³ يسلط هذا النقاش المرتقب الضوء على الهجمات التي تتعرض لها مرافق القطاع الصحي والعاملين فيها أثناء النزاع وذلك منذ تبني قرار مجلس الأمن 2286 (2016) بتاريخ 3 أيار/مايو بشأن حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة الذي يقر بالتزايد المفزع للاعتداءات على مرافق القطاع الصحي والعاملين فيها في المناطق التي تشهد نزاعات في مختلف أنحاء العالم.

إلى حرمان الجرحى والمرضى من حقهم في الحصول على أعلى مستوى من الخدمات الصحية ما فاقم من معاناة المدنيين وزاد من تدهور القطاع الصحي في ليبيا الذي يعاني من الهشاشة وشحة الموارد في الأساس. وتقوم الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير في المقام الأول على الروايات والمعلومات التي جمعها قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من مصادر مختلفة، بما في ذلك القائمين على تقديم الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين في المراكز الصحية والمرضى السابقين والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وتعرض بعض من المصادر للتهديدات أو للترويع أو للأعمال الانتقامية وبعضهم أعرب عن خشيته من تعرضه لذلك، وعليه لم يشر هذا التقرير إلى أسمائهم أو أي معلومات تدل على هوياتهم.

وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد سجلت 36 حالة اعتداء على المرافق الطبية والعاملين فيها والمرضى أثناء فترة إعداد التقرير إلا أنه يُعتقد أن العدد الفعلي أكبر من ذلك بكثير. وفي بعض الحالات، حال التخوف من الانتقام والظروف الأمنية دون تمكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من جمع المعلومات والتحقق من مدى صحتها.

وبموجب القانون الإنساني الدولي الذي ينطبق على حالات النزاع المسلح، يجدر احترام المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية ووسائل النقل الطبية والقائمين على تقديم الرعاية الصحية والمعنيين حصرياً لأغراض وواجبات صحية وحمائتهم في جميع الأوقات، وحظر استهدافهم في أي اعتداء⁴. ويتوجب على أطراف النزاع عدم عرقلة أداء العاملين في القطاع الطبي لواجبهم وعدم إجبارهم على القيام بأعمال تخالف أخلاقيات مهنة الطب أو إعطاء الأولوية لأي مريض إلا على أسس طبية بحتة⁵. وكذلك، يحظر على أطراف النزاع تعطيل حصول الناس على العلاج الطبي. ويجب ألا يُحرم الجرحى والمرضى، بمن فيهم المقاتلين المصابين، من تلقي الرعاية الطبية ويجب حمايتهم من إساءة المعاملة والتعرض للنهب⁶. كم يجب أثناء تنفيذ العمليات

⁴ يمكن أن تفقد مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها الصفة التي تحتم حمايتها في حال استخدامها لارتكاب "أفعال تضر بالعدو" أو قيامها بهذه الأفعال. ولكن، لا تنتفي هذه الحماية إلا بعد إعطاء تحذير يمنح مدة محددة ومعقولة للتوقف عن استخدامها على هذا النحو ("الأفعال التي تضر بالعدو") فقط في حال عدم الالتزام بالتحذير. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار تقديم المساعدة الطبية للمريض أو جريح في صفوف العدو كنوع من أنواع الأفعال الضارة".

⁵ https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule25 و

<https://www.icrc.org/eng/assets/files/2012/health-care-law-factsheet-icrc-eng.pdf>

⁶ https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule111

العسكرية أخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتلافي والتقليل إلى أقصى قدر ممكن من وقوع أية خسائر عرضية في الأرواح أو أي أصابات في صفوف المدنيين أو أضرار تمس بالمرافق المدنية بما فيها المرافق الطبية والعاملين فيها⁷.

وينص قانون حقوق الإنسان الدولي أيضاً على حق الجميع في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية الجسدية والنفسية دون أي تمييز⁸. ويتعين على الدول أن تلتزم التزاماً غير قابل للتقييد بعدم تعريض أي فرد من رعاياها أو تحت سيطرتها لأي حرمان تعسفي من الحياة ويتوجب عليها أيضاً احترام الحق في الحصول على الخدمات الصحية للسكان المتضررين وحماية هذا الحق والوفاء به⁹.

وقد يشكل الهجوم المتعمد على المرافق الصحية والعاملين فيها واحداً من جرائم الحرب التي تترتب عليها مسؤولية جنائية فردية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية¹⁰.

كما قد تشكل بعض الأفعال المبينة في هذا التقرير مثل أخذ الرهائن والقتل أو الإيذاء المتعمد للجرحى والمرضى جرائم حرب أيضاً.

تأمين المستشفيات

كانت الاعتداءات على القطاع الصحي في ليبيا، ولا تزال، تنفذ على خلفية أعمال الاقتتال المتفرقة والانقسامات السياسية والمؤسسية¹¹، وانتشار السلاح وتراجع سيادة القانون وإحكام المجموعات المسلحة قبضتها على الأراضي والمؤسسات الحيوية بما فيها المستشفيات.

وأوضح القائمون على تقديم الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين في المستشفيات أثناء المقابلات التي أجرتها معهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن جهاز الشرطة مسؤول بشكل

⁷ https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule15

⁸ http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E/C.12/2000/4&Lang=en

⁹ <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter05-MHRM.pdf>, p8-9.

¹⁰ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 هـ (2). https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/ea9aeff7-5752-4f84-be94-0a655eb30e16/0/rome_statute_arabic

¹¹ لا تزال حكومة الوفاق الوطني القائمة في طرابلس والتي تحظى باعتراف دولي والتي تشكلت عقب التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر 2015، تحاول فرض سيطرتها على جميع أرجاء البلاد. إذ تقع غالبية المنطقة الشرقية لليبيا تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي، وهو عبارة عن تحالف قوامه الجنود المحترفين والمتطوعين مدعوم من عدد من المجموعات المسلحة التي تشكلت على أسس جغرافية وقبلية وإيديولوجية. ويحظى الجيش الوطني الليبي بدعم من "الحكومة المؤقتة" التي يقودها "رئيس الوزراء" عبد الله الثني الذي يعمل من مدينة البيضاء في الشرق.

رسمي على حراسة معظم المستشفيات، إلا أن الشرطة بشكل عام عاجزة إلى حد كبير عن منع المجموعات المسلحة من دخول مقار المستشفيات مع أسلحتهم والتدخل في سير خدمات الرعاية الصحية. وفي بعض المستشفيات، بما فيها تلك الكائنة في طرابلس، تحكم المجموعات المسلحة قبضتها على الأمن، وبالتالي تتحكم بدخول العاملين في المستشفيات وممارسة الضغوطات عليهم بغير وجه حق.

الاعتداء على المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية

تعرضت المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية في ليبيا للقصف وإطلاق النار العشوائي إبان أعمال العنف المسلح نظراً للعجز المستمر لأطراف النزاع عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة الكفيلة بالتفريق بين الأهداف العسكرية المشروعة من ناحية وبين المدنيين والمرافق المدنية من ناحية أخرى. وتلجأ أطراف النزاع إلى إطلاق النار بشكل عشوائي واستخدام أسلحة تحدث دماراً واسع النطاق (بما في ذلك الأسلحة النارية التي تقتصر للتوجيه الدقيق والتي تسقط سقوطاً عشوائياً كقذائف الهاون) وذلك في مناطق تضج بالسكان بما فيها تلك الواقعة بالقرب من المرافق الطبية. وغالباً ما يعجز أطراف النزاع بشكل مستمر عن اتخاذ الاحتياطات الممكنة التي يمكن من خلالها تلافي، أو حتى التقليل من، أي خسائر عرضية بالأرواح أو الإصابات في صفوف المدنيين أو الإضرار بالمرافق المدنية بما فيها المباني الطبية والعاملين فيها. وقد خلفت هذه الاعتداءات ضحايا مدنيين وتسببت بإلحاق أضرار مادية في المرافق الطبية وإغلاقها بشكل مؤقت.

فعلى سبيل المثال على ذلك، في سياق الاشتباكات المسلحة التي وقعت في مدينة سبها في جنوب شرقي ليبيا بين المجموعات المسلحة التابعة لقبيلتي أولاد سليمان والتبو وأنصارهما، تعرض مركز سبها الطبي، الذي يعد أكبر مستشفى في المنطقة وأفضلها تجهيزاً من حيث المعدات، للقصف أو إطلاق نار عشوائي لما لا يقل عن 15 مرة في الفترة الممتدة بين 6 شباط/فبراير 2018 و 1 أيار/مايو 2018. وتقع المستشفى في منطقة قرصة التي تبعد حوالي ثلاثة كيلومتر عن القاعدة العسكرية التابعة للواء السادس (الذي يضم بشكل رئيسي مقاتلين تابعين لقبيلة أولاد سليمان) الأمر الذي يعرض المستشفى لتراشق النيران بين المجموعات المسلحة عند استخدامهم لأسلحة غير دقيقة بما فيها قذائف الهاون في منطقة تعج بالسكان.

وتعرض المرضى والعاملون لإصابات جراء الاقتتال في المناطق المحيطة وتعطلت الخدمات في المستشفى. فعلى سبيل المثال، بتاريخ 6 شباط/فبراير، أصيبت مريضة تبلغ من العمر 60 عاماً في يدها جراء رصاصة

طائشة أصابت جناح الطب الباطني حيث كانت تتلقى العلاج. أما بتاريخ 12 شباط/فبراير، أصيبت امرأة تبلغ من العمر 35 عاماً بجروح في ساقها جراء رصاصات طائشة ضربت جناح الأطفال. وفي 24 شباط/فبراير، تعرضت حافلة صغيرة لنقل الكادر الطبي إلى مركز سبها الطبي لإطلاق نار قرب المستشفى، وعلى أثر ذلك أصيبت إحدى الممرضات إصابة طفيفة في إحدى ساقها. وأدى نشوب أعمال العنف التي شهدتها شهر شباط/فبراير إلى إجلاء المرضى والعاملين من عدد من أجنحة المستشفى فضلاً عن معاناة هذا المستشفى من نقص في الكوادر الطبية نظراً لانعدام الظروف الأمنية المناسبة لمزاولة عملهم، الأمر الذي أضر بالخدمات الصحية المتدهورة في الأساس في المدينة.

وكذلك، وقعت مستشفى صبراتة التعليمي التي تبعد 75 كيلومتر غربي طرابلس فريسة لأعمال الاقتتال التي اندلعت بين المجموعات المحلية المسلحة في 17 أيلول/سبتمبر 2017 واستمرت قرابة ثلاثة أسابيع. وتعرضت المستشفى مرتين للقصف بقذائف من المرجح أن تكون قذائف هاون في الفترة من 19 - 21 أيلول/سبتمبر 2017، ما خلف أضراراً بوحدي الطوارئ والجراحة الأمر الذي أدى إلى عرقلة سير العمل فيهما. وتم إثر ذلك إجلاء العاملين في المستشفى بمن فيهم أولئك المقيمين في المساكن التابعة لها.

وأيضاً تسبب الاقتتال المتقطع بين المجموعات المحلية المسلحة في مدينة الزاوية التي تبعد 45 نحو كيلومتراً عن طرابلس في تعطيل الخدمات الصحية في المدينة بصورة مؤقتة. وتقع مستشفى الزاوية الرئيسي العام في مركز المدينة حيث تبعد عنها قاعدتي مجموعتي حنيش والخضراوي المسلحتين ببضعة أمتار فقط. وأثناء أعمال الاقتتال، قام الطرفان بإطلاق النار بشكل متهور مستخدمين الرشاشات والأسلحة المضادة للطائرات في محيط المستشفى. وأفيد أيضاً بأنهما استخدمتا قذائف الهاون في بعض الأحيان. وفي عام 2017، أغلقت أبواب مستشفى الزاوية الرئيسي العام ثلاث مرات جراء الاشتباكات المسلحة التي حصلت بالقرب منها فيما تم إجلاء المرضى في هذه المرات الثلاث. وعقب أعمال القتال التي حصلت بتاريخ 3 حزيران/يونيو، ظلت أبواب المستشفى مغلقة لعدة أيام.

وفي أيار/مايو 2017، تضررت المراكز الصحية جراء الاقتتال الذي دار في عدة أحياء جنوبي طرابلس - بما في ذلك باستخدام المدفعية وقذائف الهاون - بين المجموعات المسلحة التي تم دمجها للوزارات بما في ذلك كتيبة ثوار طرابلس و الأمن المركزي أبو سليم من جهة، ومجموعتي الصمود والبركي المسلحتين و حلفائهما

من جهة أخرى. وفي 26 أيار/مايو تعرض مستشفى الصفاء في حي الهضبة الخضراء إلى قذائف مجهولة أسفرت عن خسائر مادية. وتم إجلاء المرضى إلى عيادة الهلال الأحمر في وسط طرابلس.

وشملت الهجمات الأخرى الموثقة على المراكز الصحية قصف عيادة السكري في مدينة بنغازي الواقعة في الشرق وذلك في 3 تموز/يوليو 2017 مما أدى إلى وقوع أضرار مادية، كما تم إطلاق نار على بوابات مستشفى أوباري في جنوب غرب ليبيا يوم 24 تشرين أول/أكتوبر 2017، ولم يتم التعرف على مرتكبي هذه الأفعال في كلا الحادثتين. وفي 30 تشرين ثاني/نوفمبر 2017، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة مبنى مجاور لمستشفى مصراته المركزي ما أدى إلى الحاق أضرار بالنوافذ والباب الأمامي لجناح الطوارئ.

كما وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان حوادث لمجموعات مسلحة اشتبكت بالأسلحة النارية داخل مباني المستشفى مما أدى إلى وقوع ضحايا وأضرار مادية وإشاعة الذعر بين المرضى والعاملين بالمستشفى والتوقف المؤقت للخدمات الصحية.

كما كان مستشفى الجلاء في بنغازي¹² موقعا لهجمات متكررة واشتباكات بين مجموعات مسلحة. فعلى سبيل المثال اندلع اشتباك بالأسلحة النارية بين مسلحين داخل المستشفى يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر واستمر لعدة ساعات.

موظف بالمستشفى كان متواجدا داخل وحدة العناية المركزة أثناء الاشتباكات قال لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: " وقع نزاع بينهم (الرجال المسلحين) وبين مريض (من مجموعة مسلحة أخرى). فجأة، قام أحدهم بسحب مسدس وقام الآخر بإخراج رمانة...وتسبب ذلك في فزع عام.. وقد هرب الأطباء والمرضى لكن بعض المرضى لم يتمكنوا من الحركة. انتشرت المعركة إلى ممرات المستشفى وتم إطلاق النار باستخدام ال AK-47 تسبب هذا في بعض الأضرار البسيطة للمستشفى مثل ثقب رصاص لكن لا توجد إصابات ضمن صفوف الموظفين و المرضى و الحمد لله"

وفي حادثة أخرى وثقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بنغازي، قام مسلح أفيد بأنه موالٍ "للجيش الوطني الليبي" المسيطر على معظم شرق ليبيا، بفتح النار على

¹² مستشفى الجلاء هو واحد من أكبر مستشفيات عامين في بنغازي ويعتبر أفضل أقسام الطوارئ تجهيزاً.

المدخل الرئيسي لمركز بنغازي الطبي¹³ وذلك يوم 22 كانون الثاني/يناير 2018، ما أسفر عن إصابة إثنين من موظفي المستشفى.

نهب ومصادرة المستلزمات والمعدات والسيارات الطبية

قامت مجموعات مسلحة بسلب المعدات واللوازم الطبية، مما زاد في استنزاف نظام الرعاية الصحية الذي يفقر في الأساس إلى الموارد وزاد من محدودية إمكانية حصول المدنيين على الرعاية الجيدة. وفي بعض الحالات يبدو أن الدافع وراء ذلك هو تحويل الإمدادات الطبية إلى المقاتلين المصابين الراقدين في المستشفيات الميدانية بالقرب من الخطوط الأمامية، بينما بدت الدوافع في حالات أخرى مالية بحتة. وفي بعض الحالات، وصلت مثل هذه الأفعال إلى مستوى النهب، وهو أمر محظور بموجب القانون الإنساني الدولي¹⁴.

على سبيل المثال، في 24 آب/أغسطس 2017، تمت سرقة جهاز تكييف من مركز طبي في القبيبة، غرب سرت، على أيدي مجهولين. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بقيام مجموعات مسلحة تتخذ من الزنتان مقراً لها بسرقة معدات وأدوية من عيادة في العزيزية كانت تستخدم كمستشفى ميداني أثناء أعمال القتال في منطقة ورشفانة.

وأبلغ موظف يعمل في مستشفى الزاوية الرئيسي العام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأنه: " عادة ما يقوم المسلحون بسرقة مواد من المستشفى. فقد سُرقَت سيارة إسعاف وسيارة نقل صغيرة مخصصة لنقل الأدوية والإمدادات الطبية على يد فرد ينتمي إلى مجموعة مسلحة متنفذة، ولم يتمكن المستشفى حتى الآن من إعادتها أو استبدالها. حتى أسرة المستشفى تؤخذ من المستشفى. وفي بعض الأحيان، يصير المقاتلون المصابون على أخذ أسرة المستشفى معهم إلى منازلهم بعد خروجهم من المستشفى. ولا يمتلك أي أحد القدرة على منعهم."

وأفاد أحد مقدمي الرعاية الصحية، كان يعمل في مستشفى الجلاء في بنغازي بأنه: "من المألوف أن يأخذ المسلحون الإمدادات والمعدات الطبية، إذ يقولون إنهم بحاجة إلى استخدامها في المستشفيات الميدانية، ومع ذلك، لا يتم إرجاعها على الإطلاق حتى بعد انتهاء القتال."

¹³ مركز بنغازي الطبي، المعروف أيضاً باسم "1200"، في إشارة إلى عدد الأسرة التي يتضمنها، هو واحد من أكبر مستشفيات عموميين في بنغازي.

¹⁴ انظر: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule52

وحسب ما ذكر المسئولون وموظفين ووفقاً لمسؤولين محليين و موظفي المستشفى في درنة في مقابلات أجريت قبل مارس/آذار 2018، لم يتمكن مستشفى درنة من استعادة أو استبدال ثلاث سيارات اسعاف قام إسعاف صودرت منذ عام 2016 من قبل رجال مسلحون يتبعون الجيش الوطني الليبي بمصادرتها منذ عام 2016، على الرغم من الطلبات المتكررة الموجهة إلى وزارة الصحة ومسؤولين معنيين آخرين.

العنف ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية

في مخالفة لحظر الاعتداءات على العاملين في مجال الرعاية الصحية المنخرطين حصراً في مهام طبية بشكل حصري، كان مقدمو الرعاية الصحية في ليبيا هدفاً للاعتداءات الجسدية واللفظية والتهديدات والتخويف.

تعرض العاملون في مستشفى الجلاء في بنغازي، إلى عدة اعتداءات. فعلى سبيل المثال، في 6 أيلول/سبتمبر 2017، تعرض أحد الكوادر الطبية العاملة في المستشفى إلى الطعن على يد شخص يزعم أنه منتسب للجيش الوطني الليبي. ولم يكن الدافع وراء الاعتداء واضحاً. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر قامت مجموعة من المسلحين يرتدون ملابس مدنية بترهيب ممرضتين تعملان في قسم الجراحة. وقد دفع تواتر مثل هذه الاعتداءات في مناخ من الإفلات من العقاب بمدير مستشفى الجلاء إلى توجيه خطاب إلى الأجهزة الأمنية في بنغازي يوم 15 كانون الأول/ديسمبر، يحثهم فيه على التدخل لتأمين وحماية المستشفى في ضوء "الاعتداءات المتكررة" على مقدمي الرعاية الصحية من قبل مجموعات مسلحة "متواجدة بصورة مستمرة في أروقة المستشفى". وعلى الرغم من هذا النداء، استمرت التهديدات ضد العاملين في المجال الطبي، وإن كان بوتيرة أقل. فعلى سبيل المثال، في 13 كانون الثاني/يناير 2018، دخلت مجموعة من المسلحين إحدى غرف العمليات في مستشفى الجلاء، بحثاً عن مريض أفيد بأنه كان قد أُدخل المستشفى للعلاج. وقاموا بتهديد أحد الأطباء بقوة السلاح بهدف الكشف عن مكان وجود المريض قبل قيامهم بمغادرة المستشفى.

وفي بعض الأحيان يتعرض الأطباء وغيرهم من العاملين في المستشفيات إلى الإساءة والتهديد والضرب من قبل المقاتلين الذين يسعون للحصول على معاملة تفضيلية للمصابين من مجموعاتهم المسلحة أو لأقربائهم.

وروى أحد موظفي مستشفى الزاوية الرئيسي حادثة شهدتها في بداية عام 2018 قائلاً: "حدث هذا في الممر بين قسم الأطفال وجناح النساء. وقسم طب النساء. إذ قام مسلح بالضغط على أحد الأطباء لتقديم الرعاية

الفورية لأحد أقربائه. وحاول الطبيب أن يشرح أن هناك حالات أخرى أكثر استعجالاً... تناول المسلح مسدسه وأطلق رصاصة". كما روى حادثة أخرى عندما قام مسلحون بإحضار فرد من أفراد كتيبتهم إلى المستشفى وكان مصاباً بإصابة قاتلة في الرأس. وهددوا الطاقم الطبي المناوب طالبين علاجه على الرغم من أنه تم إدخال ضحايا آخرين ممن لديهم فرصة للبقاء على قيد الحياة إلى قسم الطوارئ. وأفيد بأنهم حذروا الموجودين قائلين: "إذا مات هو، ستموتون أنتم أيضاً".

وقد تم توثيق مثل هذه التدخلات، التي ترغم العاملين في المجال الطبي على منح الأولوية لأفراد المجموعات المسلحة وغيرهم من المرضى في مستشفيات أخرى في ليبيا. إذ روى أحد مقدمي الرعاية الصحية في مركز بنغازي الطبي قائلاً: "حدث هذا في غرفة العناية المركزة في 2017. حيث كانت هناك مريضة مصابة بمرض عضال وكانت لوحة العلاج تفيد "بعدم انعاشها". إلا أن ابن المريضة، وهو مقاتل في الجيش (الجيش الليبي الوطني) يرافقه مقاتل آخر، أرغم الطيبة المناوبة على إجراء عملية الإنعاش فيما كان هو يصوب المسدس على رأسها. وكان هناك مرضى آخرون بحاجة إلى المساعدة الطبية إلا أنه لا يمكن فعل أي شيء... وهذا يحدث تقريباً بصورة يومية حيث يقوم المسلحون بالضغط على العاملين في المجال الطبي لتقديم خدمات تفضيلية لأقربائهم".

وفي حين أن معظم الحالات الموثقة للاعتداءات والتهديد بالاعتداء من قبل المجموعات المسلحة على العاملين في المجال الطبي تتعلق بسرعة وجودة الرعاية المقدمة لأفرادهم أو أقاربهم، فقد قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً بتوثيق العنف المرتكب ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية بسبب النزاعات الشخصية. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيو 2017، قام اثنان من أفراد إحدى المجموعات المسلحة القوية في طرابلس، والتي تتبع اسماً وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، بالاعتداء جسدياً على إحدى مقدمات الرعاية الصحية أمام عيادة في طرابلس وأفيد أن ذلك حدث بعد خلاف لها مع موظف آخر في المستشفى له صلة بالمجموعة المسلحة. إذ قام هذين الفردين من المجموعة المسلحة بلكمها في الوجه وضربها على الرأس والذراع الأيسر والفخذ الأيسر. وتفحصت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقريراً طبياً يؤيد روايتها. وطبقاً لشهادتها أفادت أن موظفي العيادة لم يجروا على التدخل لحمايتها خوفاً من الانتقام على يد المجموعة المسلحة. ومنذ ذلك الحداث، لم تعد هذه الموظفة إلى العمل في العيادة.

هجرة مقدمي الرعاية الصحية

أثار العنف ضد المرافق الطبية ومقدمي الرعاية الصحية هجرة جماعية للعاملين المؤهلين في مجال الرعاية الطبية، ولا سيما الأطباء وطواقم التمريض الأجانب، مما فاقم من الإضرار بجودة الرعاية الصحية المتاحة في ليبيا.

ويواجه عدد قليل من العاملين في المجال الطبي من الأجانب الذين ما زالوا في ليبيا تحديات بسبب نقص السيولة في البنوك الليبية، حيث لم يتمكن معظمهم من تحويل مرتباتهم إلى بلدانهم الأصلية لأكثر من عامين. فعلى سبيل المثال لم يتمكن ممرض هندي، يعمل في المستشفيات الليبية منذ عشر سنوات، من سحب مرتبه من البنك خلال العامين الماضيين. وقد عاش أثناء الاشتباكات المسلحة في محيط مستشفى صبراتة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2017 (انظر أعلاه) وتم إجلاؤه من السكن الخاص بالمستشفى بسبب أعمال العنف. ولم يعد يشعر بالأمان في ليبيا، إلا أنه لا يرغب في العودة إلى دياره خالي الوفاض بعد أن عمل لمدة عامين في بيئة أمنية صعبة دون أجر. وأكد مدير إحدى المستشفيات الرئيسية في شرق ليبيا رحيل معظم الأطباء والممرضات الأجانب بسبب عدم حصولهم على مرتباتهم لأكثر من عامين، مشدداً على عواقب ذلك السلبية على جودة الرعاية الصحية المقدمة. فقد شهد مستشفى أوباري، الذي كان قبل النزاع المسلح في عام 2011 يعتمد إلى حد كبير على الطاقم الطبي الأجنبي، انخفاضاً حاداً أيضاً على مستوى الطاقم الطبي، حيث غادر الموظفون الأجانب بسبب التدهور العام في الوضع الأمني في البلاد. وألقى العديد من مديري المستشفيات والعاملين الطبيين في مناطق مختلفة من ليبيا باللائمة على سوء نوعية الرعاية ونقص الموارد في معظم الحوادث الأمنية في المستشفيات، حيث غالباً ما يصب المرضى اليائسون وأقاربهم المسلحون جام غضبهم على العاملين بسبب تدني مستوى العلاج الطبي

الحرمان غير القانوني من الحرية للعاملين في مجال الرعاية الصحية

لقد تعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية للاحتجاز التعسفي والأخذ كرهائن وغير ذلك من الحرمان غير القانوني من الحرية، وذلك أحياناً بسبب قيامهم بتوفير الرعاية الطبية للأفراد الذين ينظر إليهم كمقاتلين أعداء أو غيرهم من المعارضين، وفي حالات أخرى بسبب الزعم بمعارضتهم للجماعات المسلحة أو انتقادهم لها.

ففي 1 أيار/ مايو 2017 قامت مجموعة من المسلحين بملابس مدنية ينتمون لإحدى المجموعات المسلحة التابعة لوزارة داخلية حكومة الوفاق الوطني باعتقال أحد العاملين في المجال الطبي أمام مصحة طرابلس التي يعمل فيها فيما ورد أن الامر يتعلق بشكوى من أحد مرضاه السابقين والذي يقرب لأحد افراد هذه المجموعة المسلحة. وتم احتجاز الطبيب الجراح في زنزانة صغيرة في مقر المجموعة المسلحة في طرابلس لمدة خمسة أيام حيث تعرض للضرب. وأفرج عنه بعد أن دفعت عائلته فدية. وابلغ الطبيب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنه لا يزال يشعر بعدم الأمان أثناء أداء واجباته نظراً للنفوذ الذي تمارسه المجموعات المسلحة في طرابلس وحالة الإفلات من العقاب وعدم توفير الحماية للطواقم الطبية من أعمال العنف من جانب بعض المرضى وأقاربهم. وأضاف أن اثنين من زملائه في طرابلس قد تعرضوا لتجربة مماثلة حيث تم اخذهم كرهائن مقابل دفع فدية وذلك في عام 2017 إثر خلافات مع بعض المرضى. ويعتبر أخذ الرهائن جريمة حرب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض العديد من افراد الطواقم الطبية من مستشفى الوحدة في درنة، وهو المستشفى العام الوحيد الذي يعمل في المدينة، للاعتقال التعسفي أو سلب حريتهم بصورة غير قانونية. ولا يزال اثنان من افراد هذه الطواقم محتجزين حجزاً انفرادياً في مركز احتجاز قنادة، ذلك بعد توقيفهما في حادثتين منفصلتين في الفترة ما بين 21 أيلول/ سبتمبر و5 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 في نقاط تفتيش تسيطر عليها المجموعات المسلحة التابعة للجيش الوطني الليبي. ووفقاً للمعلومات المتاحة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان فإنهما لم يمثلأ أمام اية هيئة قضائية. ولا تزال الأسباب الحقيقية وراء احتجازهم غير واضحة، ذلك وسط مخاوف من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن احتجازهم قد تم فقط بسبب الاعتقاد بعدم كفاية دعمهما للجيش الوطني الليبي.

وقام مجلس شورى مجاهدي درنة، وهي مجموعة مسلحة تدور بينها وبين الجيش الوطني الليبي قتال متقطع على مشارف درنة، باعتقال جراح من مستشفى الوحدة وذلك في 7 كانون الثاني/ يناير 2018 بشكل غير

قانوني، بزعم قبوله موعد لأحد المنافسين من "الحكومة المؤقتة"¹⁵ وتم إطلاق سراح الطبيب دون أي إجراءات قضائية¹⁶ في 11 كانون الثاني/يناير 2018، حيث تمكن من استئناف مهامه في المستشفى.

وأدانت منظمة الصحة العالمية في بيان صدر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 خطف جراح من قبل مجموعة مجهولة في مركز سبها الطبي، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حيث سلط البيان الضوء على ارتفاع نسبة وقوع هذه الحوادث في الأشهر الأخيرة في سبها¹⁷. وفي احتجاج على انعدام توفير الأمن لمقدمي الرعاية الصحية، قام العاملون في المستشفى بتعليق كافة الخدمات الصحية غير الأساسية في مركز سبها الطبي لمدة 10 أيام وذلك بين 18 و28 تشرين الثاني/نوفمبر.

عرقلة إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأساسية

أثر الصراع بشكل خطير على قدرة السكان في الحصول بشكل سريع على العلاج الملائم وذلك بسبب التأخير في نقاط التفتيش وإغلاق الطرق والمخاوف الأمنية. كما حال القتال الدائر بالقرب من المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية دون الوصول الآمن للمرضى والجرحى والطواقم الطبية وسيارات الإسعاف أو غيرها من المركبات التي تحمل اللوازم الطبية.

فعلى سبيل المثال، في مدينة الكفرة في جنوب شرق البلاد، يعاني افراد قبيلة التبو من صعوبة الحصول على الخدمات الطبية الأساسية، حيث يقع المستشفى العام الرئيسي والعيادات الرئيسية في المدينة في مناطق خاضعة لسيطرة قبيلة الزوي المنافسة¹⁸. ووفقاً لنشطاء محليين ومصادر طبية، فإن رجال التبو على وجه الخصوص

¹⁵ انظر الهامش 11

¹⁶ تم تجميد عمل مكاتب النيابة العامة والمحاكم في درنة منذ أن سيطر ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية على المدينة في أواخر عام 2014. ولم تستأنف مهام المحكمة هناك منذ الإطاحة بالمجموعة من وسط المدينة في حزيران/يونيو 2015.

¹⁷ منظمة الصحة العالمية، "ارتفاع نسبة اختطاف العاملين في الحقل الطبي في ليبيا يهدد النظام الصحي الهش"، 21 كانون الأول/ديسمبر 2017، متاح على الرابط التالي: <http://www.emro.who.int/lby/libya-news/rising-health-worker-abductions-in-libya-threaten-fragile-health-system.html>

¹⁸ منذ اندلاع الأعمال العدائية المسلحة بين قبائل التبو والزوي عام 2012 وما تبع ذلك من إنشاء "خط التماس" يفصل بين القبيلتين، لا يخاطر أي من أفراد القبيلتين بدخول أراضي الآخر.

يجمعون عن طلب المساعدة الطبية في أحياء الزوي، وذلك خوفاً من تعرضهم لهجمات انتقامية. وبالمثل، أفادت التقارير أن سكان التبو يتجنبون مركز سبها الطبي بناء على مخاوف لها ما يبررها¹⁹ من هجمات على يد المجموعات المسلحة المناوئة لا سيما اثناء اندلاع الاشتباكات المسلحة، حيث تصبح خدمات الرعاية الصحية الطارئة ملحة بشكل كبير. ونتيجة لذلك، يسعى أفراد مجتمع التبو من الكفرة وسبها إلى الحصول على العلاج في العيادات الأصغر حجماً والتي تقتدر إلى التجهيزات والمستشفيات الميدانية المتوفرة، أو يسافرون لمسافات طويلة إلى مدن أخرى.

وكان لاستمرار الحصار الذي يفرضه الجيش الوطني الليبي على درنة وتقييد حركة الأشخاص الذين يحاولون دخول أو مغادرة المدينة عواقب سلبية على إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية. وأبلغ المرضى عن التأخير الذي يتعرضون له في نقاط التفتيش، فيما حدث أن مُنع المرضى من المرور تماماً في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، في 18 شباط/ فبراير 2018، توفيت امرأة في المخاض وطفلها الذي لم يولد بعد وهم في طريقهم إلى مستشفى الوحدة، وذلك بعد أن قام رجال مسلحون تابعون للجيش الوطني الليبي عند نقطة تفتيش كرسه، غربي درنة، بتأخير مرورهم. وتأتي هذه الممارسات انتهاكاً لالتزام أطراف النزاع بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان توفير الرعاية الطبية الملائمة للجرحى والمرضى قدر الإمكان وبأقل تأخير ممكن.

وفي الفترة بين شهري تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 2017، تم تسجيل تأخير كبير في السماح بدخول الإمدادات الطبية وغيرها من المساعدات الإنسانية إلى درنة. ومنذ ذلك الحين، تم تسليم بعض الإمدادات الطبية إلى درنة من خلال نقطة تفتيش مرطوبة، شرقي المدينة، وذلك عقب إجراءات مطولة، بما فيها إجراءات مكتبية مطولة، وبعد تصريح من أجهزة مخابرات تابعة للجيش الوطني الليبي. ومع ذلك، فقد تأخر تسليم المعدات الطبية.

¹⁹ انظر قسم "الهجمات على الجرحى والمرضى" الذي يصف، على سبيل المثال، إخراج مريض من التبو قسراً من مركز سابها الطبي.

الاعتداءات على الجرحى والمرضى

بموجب القانون الإنساني الدولي، ينبغي حقوق احترام الجرحى والمرضى في جميع الظروف. ويعتبر قتلهم عمداً أو التسبب في معاناتهم بشكل كبير أو التسبب في احداث إصابات جسدية أو صحية خطيرة جريمة حرب²⁰.

فقد قام مسلحون في 24 نيسان/ أبريل 2018 بإخراج مريض من التبو قسراً من وحدة العناية المركزة في مركز سبها الطبي. وكان الرجل موجوداً في غرفة التعافي بعد خضوعه لجراحة بسبب إصابات بأعيرة نارية في صدره وبطنه، أفيد أنه تعرض لها في وقت سابق من ذلك اليوم في عملية سطو مسلح في حي الطيوري. ومازال مصير الرجل ومكان وجوده مجهولين حتى أيار/ مايو 2018. وبينما لا تزال هوية الجناة غير مؤكدة، حيث يُشتبه في أن مقاتلين تابعين لمجموعات أولاد سليمان القبلية المسلحة كانوا وراء الجريمة. وفي الوقت الذي حصلت هذه الحادثة، يقوم بحراسة المستشفى أفراد المجموعات المسلحة التابعة لقبيلة أولاد سليمان، ومن غير المحتمل دخول مقاتلين مناوئين بأسلحتهم للمستشفى في ظل هذه الحراسة.

تم توثيق أنماط مماثلة من العنف ضد الجرحى والمرضى قبل الفترة المشمولة بالتقرير.²¹

النتائج والتوصيات

أبلغ مقدمو الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان أنهم قد أعربوا مراراً عن بواعث قلقهم بشأن الاعتداءات على المرافق الطبية والأطقم الطبية، وحثوا المسؤولين المعنيين في وزارة الصحة ومكتب النائب العام والهيئات الأمنية والعسكرية والمجالس البلدية على وضع تدابير لضمان حمايتهم من العنف. ويبدو انه لم يتحقق الكثير بشأن التحقيق في الاعتداءات على المرافق الطبية والأفراد ومقاضاة مرتكبيها والحيلولة دون تكرارها.

²⁰ انظر على سبيل المثال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156 تعريف جرائم الحرب، متاح على الرابط - https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule156

²¹ على سبيل المثال، في 21 نيسان/ أبريل 2017، أفيد أن أفراد في مجموعة الكاني المسلحة نفذوا إعداماً بإجراءات موجزة بحق رجل مصاب بينما كان يتلقى العلاج في المستشفى الرئيسي في ترهونة الواقعة على بعد 65 كيلومتراً جنوب شرقي طرابلس. وبحسب ما ورد قامت مجموعة الكاني المسلحة بإطلاق النار عليه وعلى عدد من أفراد أسرته في 17 نيسان/ إبريل. وفي 31 كانون الثاني/ يناير 2017، قتل رجل مصاب بالرصاص أثناء تلقيه العلاج في إحدى العيادات في منطقة قصر بن غشير في طرابلس. وأفادت الأنباء أن الجناة كانوا أفراداً من إحدى المجموعات المسلحة المنافسة.

وعلى نطاق أوسع، ثمة حاجة ملحة لضمان حصول كافة الليبيين، وفي الوقت المناسب، على أعلى مستوى من الرعاية الصحية، بما في ذلك المتضررون من النزاع. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2286 لسنة 2016 بشأن حماية المدنيين²²، الذي يسلط الضوء على الزيادة المفزعة في الاعتداءات على المرافق الطبية والموظفين في مناطق النزاع على الصعيد العالمي، تقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التوصيات التالية إلى:

أطراف النزاع:

- اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية بغية منع، أو على الأقل تقليل أثر، الأعمال العدائية ضد مرافق الرعاية الطبية والعاملين؛
- وينبغي على قادة المجموعات المسلحة إدانة العنف ضد مرافق الرعاية الصحية والعاملين بشكل قاطع، وتوجيه رؤوسهم بالكف عن الاعتداء أو تهديد عمل مقدمي الرعاية الصحية أو التدخل فيه.
- احترام وحماية جميع مقدمي الرعاية الصحية المنخرطين حصراً في المهام الطبية وتنقلهم ومعداتهم، فضلاً عن المستشفيات والمرافق الطبية؛
- تسهيل المرور الآمن وبدون عوائق للأطعم الطبية التي تسعى للوصول إلى المحتاجين؛
- تسهيل المرور الآمن دون عوائق للمرضى والجرحى وغيرهم ممن هم في حاجة للحصول على الرعاية الطبية.
- ينبغي على حكومة الوفاق الوطني والمجموعات المسلحة المنتسبة لها والمجموعات المسلحة التي تمارس وظائف شبيهة بوظائف الحكومة أن تحترم وتحمي الحق في الصحة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك من خلال عدم وضع أي عقبات أمام ممارسة هذا الحق.

حكومة الوفاق الوطني:

- وضع وتنفيذ تدابير فعالة لمنع ومعالجة أعمال العنف والاعتداءات والتهديدات ضد مقدمي الرعاية الصحية خاصة العاملين في المهام الطبية ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى؛

²² يمكن الاطلاع على قرار مجلس الأمن القومي رقم 2286 (2016) بتاريخ 3 أيار/ مايو على الرابط:

<http://unscr.com/en/resolutions/2286>

- احترام وحماية وإعمال الحق في الصحة لجميع الأفراد في المنطقة الخاضعة لولايتها دون تمييز.
- الإدانة القاطعة لجميع أعمال العنف ضد مرافق الرعاية الصحية والعاملين.

مكتب النائب العام:

- إجراء تحقيقات مستقلة ومحيدة ووافية في الاعتداءات على المرافق الطبية والموظفين، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في إجراءات تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

جميع الكيانات الحكومية وغير الحكومية التي تسلب الأفراد حريتهم:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع مقدمي الرعاية الصحية المحرومين تعسفياً من حريتهم، بما في ذلك المحتجزون بسبب أدائهم لواجباتهم أو بسبب انتمائهم السياسي المزعوم.

المجتمع الدولي:

- تقديم الدعم الفني وغيره من أشكال الدعم لحكومة الوفاق الوطني في وضع وتنفيذ تدابير تهدف إلى منع أعمال العنف والتهديدات ضد العاملين في المجال الطبي والمرافق ووسائل النقل والتصدي لها.
- إشراك جميع أطراف النزاع، بشكل خاص وعلمي، في الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد احترام وحماية جميع مقدمي الرعاية الصحية العاملين حصراً في المهام الطبية ووسائل نقلهم ومعداتهم وكذلك المستشفيات والمرافق الطبية.